

أرامكو في مراحل متقدمة لمشروعين للمصافي وتوزيع المنتجات السعودية تنظر شرقا في علاقتها النفطية وسط تصدير 880 ألف برميل يوميا للصين والهند

الرياض، أليس القديحي

تأتي ثاني زيارة رسمية يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للصين بعد زيارته الأولى في عام 1998، لتعكس الأهمية الاستراتيجية التي تحتلها الصين والهند التي تشملها الجولة الآسيوية في مجالات متعددة من أهمها النفط الذي يتعكس على سلسلة من العلاقات التي تشمل الصادرات السعودية من النفط الخام، حيث يصل حجم هذه الصادرات للصين 450 ألف برميل يوميا، فيما تبلغ الصادرات السعودية للهند نحو 430 ألف برميل، بحسب مصادر في الصناعة النفطية في السعودية. ويشمل اهتمام «أرامكو» السعودية الاستثماري في مجال التكرير في الصين مفاوضات على مشروعين أحدهما في فوجيان والأخر في جينجسوان، وهي مشروعات تشمل مصافي تكرير ومرافق توزيع منتجات، فيما تهتم الشركات الصينية في الاستثمار في

السوق السعودي وتمثل ذلك في حصول شركة سينويك على أحد امتيازات التنقيب وإنتاج النفط في الربع الخالي، وأيضا نشاط عدد من شركات الخدمات النفطية في العمل في السوق السعودية في مجالات الحفر وغيرها.

وتشير مصادر مطلعة إلى أن شركات صينية تجري حاليا محادثات متقدمة للحصول على امتيازات للاستثمار في مجالات البوكسايت والفوسفات، وهي استثمارات تفتح الباب أمام الاستثمارات الصينية للعمل في قطاع التعدين السعودي الواعد.

وعلى الرغم من ذلك يظل القطاع النفطي محورا مهما حيث تتوقع أحدث التقارير الشهرية الصادرة عن «اوبك» أن يسهم النفط للاقتصاد الصيني والسدي يتوقع له للعام الحالي أن يصل إلى 8.5 في المائة في تسريع مجلة نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 4.3 في المائة خلال العام الحالي. ونكس التقرير أن ذلك يرشح أن يؤدي هذا النمو الاقتصادي في

الصين لرفع الطلب على النفط فيها في العام الحالي بنسبة 6 في المائة ليصل الطلب على النفط في الصين إلى 6.9 مليون برميل يوميا. وكان وزير البترول والثروة المعدنية السعودي، المهندس علي بن إبراهيم النعيمي، قد قال العام الماضي إن السعودية ملتزمة لكل عملائها وخاصة في آسيا حيث يأتي نحو ثلثي الواردات من منطقة الشرق الأوسط وكانت السعودية قد استطاعت إلى جانب المنتجين الرئيسيين للنفط في منطقة غرب آسيا (السعودية، الكويت، إيران، العراق، الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى ماليزيا) خلال العام الماضي من تطوير حوار مع المستهلكين الكبار للنفط في جنوب شرق آسيا وعلى رأسها الصين والهند وبالطبع كوريا الجنوبية واليابان وذلك من خلال لقاء عقد في مثل هذه الأيام من العام الماضي في العاصمة الهنذية نيودلهي عندما استضاف وزير البترول الهندي، ماني شانكار، هذا اللقاء بمشاركة

تنظيمية من الكويت حيث تضمن لقاء الطاولة المستديرة هذا إطلاقا لسلسلة من اللقاءات المستقبلية التي سيعقد تأنيها في الرياض خلال الفترة المقبلة، يليه لقاء في العاصمة اليابانية طوكيو.

وجاء هذا اللقاء وسط تنامي حصة آسيا في نسب النمو في الطلب على النفط العالمي، مما يدفع لتوفير علاقة تصديرية من الدول المنتجة وأيضا، وهو ما طرحته الدول المنتجة، توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمار في البترول والغاز في الدول المستهلكة.

وكانت هذه اللقاءات قد أكدت أهمية توافر المخزونات الاستراتيجية وأيضا وجود استثمارات متبادلة بين المنتجين والمستهلكين.

وفي سياق مختلف عقدت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في 22 ديسمبر «كاثون الأول، الماضي حضورا مع الصين خلال لقاء عقد في بكين وذلك بهدف الحوار لإيجاد إطار تعاون متوازن وعملي، ولتطوير تبادل الآراء على كافة المستويات

بشأن القضايا النفطية والمصالح المشتركة بما في ذلك أمن الإمدادات لتعزيز استقرار السوق.

وذكر بيان مصادر في حينها أن النمى الاقتصادي الصيني يتطلب إمدادات طاقة مستقرة، في وقت يتعزز فيه دور احتياطات النفط في دول «أوبك» وتوقع تصاعد دورها العالمي مستقبلا.

وذكر المجتمعون في حينه أن الحوار في الجانبين سيؤسس فرصا استثمارية ثنائية في مجالات النفط والغاز.

وكان إجتماع ديسمبر الماضي الذي حضره رئيس «أوبك» قد اتفق على عقد إجتماع فني بدلية العام الحالي في فيينا.

وفي شأن العلاقات التجارية التي ترتبط بها «أرامكو» السعودية مع أسواق الهند والصين كان مسؤولون في «أرامكو» وأولهم عبد الله حجة، الرئيس التنفيذي للشركة، قد قالوا إنها تجري محادثات مع سيئويك بشأن الاستثمار في مصفاة بميناء جينجداو الشمالي، وذلك بعد أن

ووقعت الشركتان اتفاقا حجمه 3.5 مليار دولار مع شركة اكسون موبيل لتوسيع مصفاة في جنوب الصين في استكمال لما وصفوه بأنه أكبر مشروع نفطي في البلاد.

والمعلق على هذه الزيارات تحدثنا مع الدكتور أنس الحجي، مدير برنامج الطاقة في الخليج في مركز الخليج للأبحاث وأستاذ كرسي جورج باتن للأعمال والاقتصاد في جامعة شمال أوميسو الأميركية، حيث قال حول وجود علاقة استراتيجية مع الصين كمستهلك متزايد الأهمية للمنتجات البترولية، إن السوق الطبيعية للنفط الخليجي يشكّل عام هي الدول الآسيوية، وليست أوروبا أو أميركا. وبما أن الصين هي ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم ويمتد فيها الطلب على النفط بشكل كبير، فإنه من المنطقي أن تكون الصين سوقاً كبيرة للسعودية. وإن تعزيز العلاقات بين البلدين واستثمار السعودية في المصافي الصينية واستثمار الصين في السعودية تضمن أمن الإمدادات

من وجهة نظر الصين وتضمن أمن الطلب من وجهة نظر السعودية. لذلك فإن نجاح الزيارة من الناحية النفطية يعتمد على مدى تعزيزها لأمن الطاقة في البلدين. لكن هذه العلاقة يجب ألا تقتصر على النفط حيث أن السعودية أكبر من كونها بائعا للنفط والصين أكبر من كونها مشتريا للنفط.

وتوقع الدكتور الحجي أن يستمر الطلب على الصين في الزيادة خلال عام 2006، ولكن ليس بالشكل المفاجئ الذي حصل في عام 2004 وأسهم في الارتفاع للفجاء للأسعار منذ ذلك الوقت. وإن أي زيادة طارئة في الطلب على النفط في الصين ستكون نتيجة العوازل الجوية والجفاف الذي قد يسبب بعض الولايات الصينية، الأمر الذي قد يخفف من إنتاج الكهرياء من الطاقة الكهريائية ويجبر الحكومات المحلية على استخدام النفط للتعويض عن النقص في الكهرياء.

وحول أفاق التعاون في مجال المصافي قال الدكتور الحجي «كما

أشرت سابقاً فإن هذا النوع من التعاون يسهم في تعزيز أمن الطاقة في البلدين. فهو يضمن الإمدادات للصين ويضمن الطلب للسعودية. وهناك تعاون وثيق بين «أرامكو» والسعودية والصين والذي تضمن استعانة عدد منسوبي أرامكو للدراسة في الصين».

وحول إشراك الصين في مشروعات التنقيب عن الغاز في الربع الخالي قال الدكتور الحجي إن ذلك خطة استراتيجية هامة. لكن هذه الخطوة لن تؤتي ثمارها إلا إذا استطاعت شركة النفط الصينية اكتشاف كميات كبيرة من الغاز، الأمر الذي قد يعزز من العلاقة بين المملكة والصين بشكل كبير. المشكلة حتى الآن أن المملكة تنظر إلى الصين على أنها حليف استراتيجي مهم، لكن الصين لا ترى ذلك في المملكة ولم تهتم بها تاريخياً. ويأمل أن تقوم زيارة الملك عبد الله في تغيير سلوك الصينيين، رغم احترام الصينيين الشديد للعرب وثقافتهم ورتابهم.